الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السكرتارية التنسيقية لرفع مستوى التغذية في اليمن
SUN-Yemen

Scaling Up NUTRITION
ENGAGE • INSPIRE • INVEST

العدد 13
ديسمبر 2022

رؤية مستقبلية لنظم غذائية مستدامة في اليمن

في هذا العدد :

- النظم الغذائية في اليمن (السياق الراهن)
  - الأطعمة الزرقاء
  - الأطعمة الخضراء
- حوارات النظم الغذائية في اليمن
  - اللقاءات الموسعة لحوارات النظم الغذائية الوطنية في اليمن
- مخرجات حوارات النظم الغذائية في اليمن
  - المواضيع ذات الأولوية

مسارات النظم الغذائية الوطنية هي " مغيرات لعبة " ستحدث تغيير جذري في نظم الغذاء الوطنية

إحياء الهوية التغذوية اليمنية من خلال انتشار استخدام الدخن والذرة في الحلويات والمعجنات وتوسيع نطاق بيع المنتجات المحلية منها.

المقدمة

أصبحت النظم الغذائية غير الصحية مصدراً رئيسيًا لسوء الصحّة وتدهور البيئة، ومن هذا المنطلق ركزت مسارات النظم الغذائية على القطاعات الحيوية والواعدة، حيث يمثل القطاع السمكي أحد الركائز الوطنية التي يعول على مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز الأمن الغذائي، إلى جانب القطاع الزراعي، الذي يسعى بجهود مؤسسية وتوجهات وطنية الى زيادة معدلات النمو وتأمين الغذاء ومحاربة الفقر، ويُساهم قطاع التعليم والحماية الاجتماعية في إدماج مجموعة من البرامج المراعية للتغذية، من خلال نشر الوعي المجتمعي والتثقيف بأهمية التنوع الغذائي بحسب المتاح من المصادر النباتية والحيوانية، إضافة إلى تعزيز المناهج الدراسية برسائل تغذوية هادفة تساهم في رفع مستوى تغذية الأسرة، وتطوير وتعميم تجربة تقديم الوجبة المدرسية، ويسعى قطاع المياه والبيئة الى تعزيز الصحة العامة والتخفيف من أعباء سوء التغذية، من خلال زيادة تدخلات المياه والنظافة والصرف الصحي للحصول على مياه آمنة ونظيفة وبيئة صحية.

وتكاملاً للجهود الوطنية، تساهم حوارات النظم الغذائية، ضمن نهج حواري تشاركي في تقديم نهج جديد ومسارات عمل تساعد في وضع حلول عملية تتلاءم مع متطلبات السياق الراهن في البلاد، مع الأخذ في الاعتبار الفرص الراهنة والمستقبلية لدعم مرونة النظم الغذائية في اليمن، ركزت في مجملها على بناء الأنظمة الغذائية الوطنية بكل جوانبها، بما فيها السياسات العامة والإستراتيجيات الوطنية لتعزيز التدخلات والرقابة على الغذاء (من الإنتاج إلى الاستهلاك) وعلى طول سلاسل القيمة.

- الوصول الآمن الى الاكتفاء الذاتي
- تحقيق اكتفاء ذاتي من الصناعات الغذائية
- مجتمع واعي بالأنماط التغذوية الصحية
- تغذية مدرسية مستدامة ونظام صحي مستدام لطلبة المدارس
- غذاء وحلوى صحية ومغذية وامنة لأطفال أصحاء
- انتشار الزراعة التكاملية في المجتمعات المستهدفة

النظم الغذائية في اليمن (السياق الراهن)

يعد القطاع السمكي من القطاعات الواعدة التي يعول عليها المساهمة في تحريك الاقتصاد الوطني وتعزيز الأمن الغذائي ورفع مستوى التغذية في اليمن، إذ تمتلك اليمن شريطاً ساحلياً يمتد طوله إلى 2500 كم تقريبا يشرف على 10 محافظات ساحلية منها 3 محافظات على سواحل البحر الأحمر وهي" حجة، الحديدة، وتعز "والبقية على سواحل خليج عدن والبحر العربي وهي" لحج، وعدن، وأبين، وشبوة، وحضرموت، والمهرة وارخبيل سقطرى"، كما تمتلك اليمن أكثر من 150 جزيرة تقع معظمها في البحر الأحمر، ومن هنا يأتي التنوع البيئي والمعيشي للثروة السمكية اليمنية السطحية منها والقاعية وكذلك الأحياء البحرية على امتداد الشريط الساحلي وشواطئ الجزر، وتشير نتائج الدراسات والأبحاث السمكية إلى وجود 350 -400 نوع من الأسماك والأحياء البحرية الأخرى، لم يستغل منها إلا 60 نوعاً تمثل 15-17% من إجمالي أنواع الأسماك المتواجدة في المياه اليمنية. كما أكدت تلك الدراسات أن القدرة الإنتاجية لهذه السواحل يصل الى حوالي 350-400 ألف طن سنوياً في حين لا يتجاوز الاستغلال الفعلي 200 ألف طن سنوياً، وبالتالي لا يزال هناك فرصاً استثمارية كثيرة ومتعددة سواء في مجال اصطياد الأسماك أو تسويقها وتصديرها أو في الصناعات الأمامية والخلفية من الاستثمار في مجال التخزين والتبريد والتعليب وصناعة السفن والقوارب وشباك الصيد.

توفرت للقطاع السمكي خلال السنوات الماضية الكثير من الإمكانيات المادية والتوظيفات الاستثمارية، انعكست هذه الإمكانيات في الزيادة الملحوظة في الإنتاج، وقد اتخذت الإجراءات الكفيلة بتحديد وتطوير الخدمات الساحلية بجميع مكوناتها باعتبارها المرتكز الأساسي لتطوير عمليات الإنتاج بشكليه التقليدي والتجاري.

ونتيجة للتطور الملحوظ في الإنتاج السمكي فقد ارتفعت نسبة استغلال المخزون السمكي المتاح اصطياده من 19% الى 57.5% عام 2006م . وتتأثر معدلات استهلاك الفرد بثلاثة عناصر أساسية وهي (الإنتاج والصادرات والنمو السكاني)، وشهدت اليمن تطوراً في الإنتاج والصادرات وانخفاض معدل النمو السكاني من (3.7%) إلى (3.1%).

تستند كافة القوانين الأساسية المطبقة في اليمن بالقواعد الصحية أثناء تداول وتحضير الأسماك والمنتجات السمكية للمنتجات الطازجة وكذا الأسماك المجمدة والمعلبات السمكية والأسماك المجففة والمملحة والمدخنة إلى قوانين وأنظمة منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) وأيضاً إلى قواعد منظمة الصحة العالمية (WHO)؛ إلا أن هناك قصور من ناحية التطبيق وفقاً للمواصفات والمقاييس والرقابة على إنفاذ هذه القوانين.

ومع تطور نشاط الصادرات السمكية اليمنية إلى الخارج كان لا بد من مواكبة هذا التطور في تلبية الاشتراطات للدول المصدر إليها وخاصة المجموعة الأوروبية، إذ أن المواصفات والمقاييس اليمنية هي نفس المواصفات والمقاييس الأوروبية وتطبق حالياً كافة الإجراءات التي وافقت عليها المفوضية الأوروبية والتي أشرفت على تدريب وتأهيل الكوادر اليمنية في تطبيق هذه الاشتراطات من خلال القيام بالعديد من الدورات التدريبية لكوادر الوزارة وكذا الفنيين في مؤسسات ومصانع ومعامل القطاع الخاص في كل ما يتعلق بالشروط الصحية لإنتاج وتسويق المنتجات السمكية وشروط مراقبتها.

تلعب الأغذية التي تنتجها البيئة المائية دوراً خاصا في التغذية بصفتها مصدراً لأحماض أوميغا 3 الدهنية الطويلة السلسلة، وهي حمض ايكوسابنتانويك (EPA) وحمض دوكوساها كسيانيوك (DHA)، المهمان للنمو الأمثل للمخ والجهاز العصبي للأطفال. وبالتالي، يتسم استهلاك الأسماك بأهمية خاصة خلال فترة الحمل وأول سنتين من الحياة (مرحلة الألف يوم) بينما توفر العديد من الزيوت النباتية مصدراً بديلا للأحماض الدهنية أوميغا 3.

ويركز الاهتمام المتزايد على المنتجات السمكية باعتبارها مصدراً للمغذيات الدقيقة مثل الفيتامينات والمعادن. ويصح هذا بشكل خاص بالنسبة للأنواع الصغيرة الحجم التي تُؤكل كاملة مع رأسها وعظامها، والتي قد تكون مصدر ممتاز للعديد من المعادن الأساسية مثل اليود، والسيلينيوم، والزنك، والحديد، والكلسيوم، والفوسفور، والبوتاسيوم، وكذلك الفيتامينات مثل فيتامين ألف ودال، وعدة فيتامينات من المجموعة باء.

من هنا، يمثل الإنتاج السمكي ركيزة أساسية لسد الفجوة الغذائية في إنتاج البروتين الحيواني، وأصبح الاهتمام بتنوع مصادر الإنتاج السمكي ضرورة ملحة وحتمية، باعتباره أحد المصادر المتجددة إذا أحسن استخدامها والمحافظة عليها، لضمان مساهمتها في توفير الأمن الغذائي والتطور الاقتصادي والاجتماعي للسكان في اليمن.

جهود الحكومة في تعزيز سبل العيش في المناطق الساحلية

ارتفعت درجة المخاطر في المناطق الساحلية إلى مرحلة الطوارئ، وتسعى الحكومة لتنفيذ حزمة من الأولويات التي تم تضمينها في إطار خطة إستراتيجية تستوعب كل المراحل بدء بمرحلة الصمود والتعافي لتوسيع فرص العمل والدخل لكافة الصيادين للوصول إلى رزق مستدام يمكنهم من التعافي لتوفير مستلزمات النهوض؛ نحو تنفيذ مراحل أخرى استراتيجية تستهدف إعادة البنى التحتية وتنشيط الدورة الاقتصادية، ولتوفير سبل العيش للسكان في السواحل من أجل جعلهم أقل عرضه وأكثر قدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية بحيث تشمل التدخلات :

♦ تعويض الصيادين المتضررين ودعمهم بامتلاك أدوات الصيد مثل الشباك والقوارب وإصلاح ما تضرر منها؛	♦ دعم برامج الأشغال العامة لتشغيل الشباب في البنى التحتية وتطوير مهاراتهم في استخدام المعدات الحديثة والحفظ والتبريد والنقل والتسويق.
♦ مساعدة الأسر الأشد تضرراً في السواحل.	♦ دعم سبل المعيشة المرتبطة بالدخل وانتاج الغذاء؛
♦ التعاون مع المنظمات الدولية لتجاوز أزمة التمويل، والتي ما تزال بحاجة لرفع مستوى التنسيق والتعاون والشراكة، وتمثل خطة التغذية متعددة القطاعات أحد أهم الآليات التي تبنتها الحكومة لحشد التمويل وبناء قدرات القطاع السمكي.	

الاستزراع السمكي في اليمن

يأتي الاهتمام بإنشاء المزارع السمكية كمصدر آخر لتعزيز الإنتاج من المصادر الطبيعية والحد من الاصطياد الجائر والحفاظ على المخزون السمكي. لقد ثبت بالفعل أن وحدة المساحة من المزارع السمكية تنتج أكثر من عشرة أضعاف مثيلتها من المصائد الطبيعية مما يشجع على الاتجاه بجدية نحو هذا النوع من الاستثمار في القطاع السمكي.

واليمن إحدى الدول التي تعول بشكل كبير على الثروة السمكية باعتبارها رافداً مهماً من روافد الدخل القومي بعد النفط. لذلك تحرص الحكومة على الحفاظ على المخزون السمكي من خلال ترشيد عمليات الاصطياد، وتطوير جانب الاستزراع السمكي لزيادة الإنتاج والحفاظ على التوازن البيئي لهذه الثروة وتطوير القطاع بما يعزز التنمية المستدامة ورفد الاقتصاد الوطني وتعزيز التغذية و توفير فرص عمل و التخفيف من مستوى الفقر والبطالة. ولاستدامة الثروة السمكية لابد من إدخال الاستزراع السمكي كمكون أساسي في التنمية المستدامة للموارد السمكية.

وتمتلك اليمن مواقع كبيرة على طول الشريط الساحلي صالحة للاستزراع السمكي، وبالرغم من أن الاستثمار في إقامة مشاريع الاستزراع السمكية في اليمن محدودة، إلا أنها تعد تجارب ناجحة وذو جدوى اقتصادية واضحة.

وتسعى الحكومة لتطوير الاستزراع السمكي من خلال استحداث الإطار المؤسسي لإدارة وتنظيم وتوسيع إقامة مشاريع الاستزراع لما سيترتب عليه من دور كبير في زيادة الانتاج السمكي والمساهمة في تعزيز ورفع مستوى التغذية.

الجمعيات والتعاونيات السمكيّة

في اليمن، يشكل العمل التعاوني للعاملين في مجال الصيد البحري حاجة ملحة، وذلك لطبيعة مخاطر المهنة. ولما تمثله الجمعيات التعاونية السمكية من أطر مؤسسية تساهم في تنمية الصيد التقليدي وإدارة البنية التحتية وخدمة الصيادين وزيادة الانتاج والتسويق السمكي والمساهمة في تنمية المجتمعات المحلية الساحلية. نظراً لما تقدمه من تسهيلات، مثل توفير أدوات ومعدات الصيد، وخدمات الصيانة وتسويق الأسماك. وتقوم الجمعيات السمكية بدور مهم في مجال الرقابة والتفتيش البحري من خلال تشكيل اللجان البحرية من الصيادين للوقوف على القضايا المتصلة بالحفاظ على البيئة وحماية الثروة ومواردها من الأضرار والمخالفات، إضافة إلى الأعراف واللوائح المحلية المتبعة لدى الصيادين والتي يحقق التقيد بها وضعاً إيجابياً تجاه المساءلة. وقد شهد العمل التعاوني السمكي نمواً ملحوظا، حيث انتشرت الجمعيات التعاونية السمكية على طول الشريط الساحلي والجزر اليمنية وتزايد عددها من (15 جمعية سمكية) عام 1990م الى (135جمعية) حتى العام 2017م، وتزايد عدد الصيادين المنتسبين للجمعيات التعاونية السمكية ليصل عددهم الى (76 الف صياد).

الأضرار التي لحقت بالقطاع السمكي نتيجة لاستمرار الحرب في اليمن

يعد القطاع السمكي من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بشكل كبير نتيجة للحرب في اليمن، والتي ألقت بظلالها على كاهل القطاع واستهدفت كل البنى التحتية بشكل عام وموانئ ومراكز الإنزال والتصدير على وجه الخصوص على طول الشريط الساحلي الغربي للبحر الاحمر. حيث تم تدمير مواقع لانزال الأسماك باستهداف مباشر؛ وتعطيل المعامل المساعدة والمجمعات السمكية. إضافة إلى محاصرة الصيادين واستهداف قواربهم ومنعهم من الخروج للصيد؛ وإغلاق منافذ التصدير، الأمر الذي كبدهم خسائر كبيرة، نظراً لارتفاع تكاليف رحلات الاصطياد وتدني الأسعار. كما خسر حوالي 37 ألف صياد أعمالهم وهُجّر العديد من السكان من قراهم الساحلية ومنعهم من النزول إلى البحر ومصادرة أدواتهم، مما هدد سبل العيش في مناطقهم وأصبح سكان السواحل إما نازحين أو عاطلين عن العمل. هذا بالإضافة إلى انقطاع التمويل المحلي لأنشطة القطاع السمكي. مما ألحق خسائر كبيرة بالاقتصاد الوطني كون القطاع السمكي يعد الركيزة الثانية بعد القطاع النفطي بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها أغلب المواقع السمكية في المحافظات الشرقية وأرخبيل سقطرى نتيجة للتغير المناخي والذي نجم عنه تكرار العواصف والأعاصير في فترات متقاربة.

تهدف النظم الغذائية من خلال القطاع الزراعي الى زيادة اسهاماته في التغذية الى أقصى حد ممكن، وتحريك القطاعات الكامنة لتفعيلها في زيادة إنتاج المحاصيل والسلع الزراعية بما يعزز التغذية والصحة في دعم سبل معيشة السكان في كافة المناطق وخصوصاً الريفية منها، ونشر الوعي التغذوي في أوساط المزارعين والأسر الفقيرة بما يحسن تغذية أفرادها بمن فيهم الفئات الأضعف كالنساء والأطفال.

أهـمية القـطاع الزراعـي في الاقـتصـاد الوطنـي

الزراعة في اليمن ليست قطاعاً اقتصادياً فقط ولكنها أسلوب حياه لها وظائف اقتصادية واجتماعيه وبيئية كما أن القطاع الزراعي يعد القطاع الإنتاجي الأهم بين مختلف القطاعات الاقتصادية حالياً وعلى المدى الطويل ويتضح ذلك من خلال مساهمته بحوالي 17.6% [1] من إجمالي الناتج المحلي كأكبر قطاعات الاقتصاد القومي، وإذا ما أضيف إليه مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بأنشطة زراعية مثل (النقل، التجارة، التصنيع، الخ) فإن أهمية هذا القطاع ستزداد من خلال الآتي:

- ارتباط حوالي 73.5% [2] من السكان بالقطاع الزراعي لارتباط معيشتهم في الريف سواء كانوا يعملون في الزراعة بشكل مباشر أو يعملون في الخدمات والحرف والصناعات التي تخدم سكان الريف والحضر على حد سواء.
- تشغيله لأكثر من نصف قوة العمل في البلاد أي بحوالي 52% [2] من القوى العاملة، لكون هذا القطاع الأكثر استيعاباً وتوفيراً لفرص العمل واحتواءه للقوى العاملة بتوفير فرص عمل لنسبة كبيرة من العمالة المحلية.
- توفيره جزء كبير من احتياجات السكان الغذائية، وفي ظل معدل النمو السكاني 2.8% [5] سنوياً الذي يحتم على الحكومة بتنمية هذا القطاع بمعدلات أكبر من معدلات نمو السكان لتغطية الاحتياجات المتزايدة للسكان وتخفيض المستورد من الغذاء حاليا؛
- يساهم القطاع الزراعي بحوالي 17.6% [1] من إجمالي الناتج المحلي؛ وتبلغ (المساحة الصالحة للزراعة 1.452 مليون هكتار) وإجمالي المساحة الكلية نحو 1.609 مليون هكتار [3].
- يتحمل القطاع الزراعي مسؤولية كبيرة في الحفاظ على البيئة والتوازن البيئي من خلال زيادة المساحة الخضراء وحمايتها، واستغلال وصيانة الموارد الطبيعية التي تدهورت وزادت من رقعة مساحة الجفاف والتصحر وفقدان عناصر الخصوبة في التربة.

ويتمثل دور القطاع الزراعي في خطة التغذية متعددة القطاعات 2023/2021، في زيادة مستوى الانتاجية للمحاصيل الرئيسية (الحبوب، الخضروات، الفواكه)، وتعزيز مصادر الدخل للأسر الزراعية المنتجة، وتحسين جودة الأغذية المستهلكة نوعاً وكماً. والتي سيستفيد منها صغار المزارعون في مختلف محافظات الجمهورية. واحتوت الخطة على ستة أهداف مباشرة تنطوي تحت كل هدف مجموعة من الأنشطة المختلفة لتحقيق هذه الأهداف.

---

1 الجهاز المركزي للإحصاء (2019)

2 الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي 2012-2016

3 الإحصاء الزراعي 2019

4 دراسات سابقة

المرأة الريفية وتأثرها بسوء التغذية

تحظى المرأة الريفية باهتمام وطني خاص ينطلق من كونها التي تتحمل معظم أعباء العمل في المنزل كما أن لها دوراً مهماً في العمل الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، حيث تقوم بأنشطة واسعة النطاق تشمل إنتاج الغذاء والتصنيع الغذائي والتسويق. وهي أكثر تأثراً بنتائج نقص التغذية أو انعدام الأمن الغذائي، وتشير الاستقصاءات إلى أ ن هناك تحدّيات هامّة تواجهها النساء الريفيات في مجال الزراعة منها:

- عدم توفر مياه الشرب الكافية، وصعوبة الحصول على مياه الريّ.
- عدم تقديم خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الأخرى بالمستوى المطلوب للنساء الريفيات، ومحدودية التدريب.
- محدودية التمويلات والأنشطة الحكومية لبرامج تنمية المرأة الريفية.
- صعوبة حصول النساء على قروض ميسرة من اللواتي لديهن ملكية رسمية لقطع أرض.
- العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة والتي تحدّ من مشاركة النساء في المشاريع، والجمعيات، والتعاونيات التنموية.
- محدودية الدراسات والبحوث والبيانات المتعلقة بدور المرأة الريفية في الزراعة.

وتتزايد الحاجة إلى تعزيز دور المرأة الريفية للمشاركة بشكل أكثر فعالية حول القضايا التي تؤثر على حياتها خصوصاً في الجانب التغذوي، ورفع مستوى الوعي للمشاركة الفعالة في المجتمع بما يحقق الاكتفاء التغذوي الأسري والمجتمعي على مختلف المستويات.

مميزات الاستثمار في القطاع الزراعي:

تحتضن اليمن رقعة زراعية كبيرة، بمساحة صالحة للزراعة تقدر 1.5 مليون هكتار [3]، ويعتبر تحسن معدلات الهطول المطري السنوي في ظل التغيرات المناخية عاملاً إضافياً لتوفير كمية مياه إضافية للري تشجع على جذب الاستثمار إلى هذا القطاع الهام. إضافة الى مميزات متعددة أهمها:

- وجود تنوع مناخي كبير يوفر فرص ملائمة لتنوع المشاريع الزراعية (النباتي والحيواني).

- توافر المواد الأولية بكميات كبيرة لقيام المشاريع الزراعية.
- وجود كادر فني زراعي مدرب ومؤهل لإنجاح المشاريع الزراعية.
- امتلاك كثير من المنتجات الزراعية اليمنية للميزة النسبية التنافسية.
- توافر الأيدي العاملة المتميزة بمهاراتها العالية وقدرتها التنافسية ورخص كلفتها.
- التحسن المستمر في خدمات الإرشاد الزراعي والوقاية وصحة الحيوان.
- الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة بالقطاع الزراعي سواء من حيث توجهها لاستصلاح الأراضي الزراعية أو التسهيلات الائتمانية والتسويقية المقدمة للمزارعين وللمستثمرين في هذا القطاع.
- التوجه الجاد للحكومة لرفع نسب الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الهامة، ولتحقيق ذلك أقامت الحكومة عدة مشاريع وخدمات مؤسسية لزيادة الاستثمارات الزراعية في إنتاج تلك المحاصيل.

القات والمحاصيل الأخرى

خلال الثلاثة عقود الماضية زادت المساحة المزروعة بالقات أكثر من 13 [3] ضعفاً مما أدى إلى تناقص المساحات المزروعة بالسلع الغذائية والتصديرية مثل البن والفواكه والخضروات والذرة الرفيعة، ففي عام 2019 بلغت المساحة المزروعة بالقات نحو 167 ألف هكتار [3] بما يمثل 15% من إجمالي المساحة المحصولية [3] و 28% من المساحة المروية [3] ويستهلك القات كميات هائلة من المياه المحدودة، مما يقلل من الكميات المتاحة للمحاصيل الإستراتيجية والسلع ذات القيمة العالية والتي تسهم في الاستقرار النقدي وتحسين ظروف الأمن الغذائي في البلاد حيث يستهلك القات 23% من إجمالي استهلاك المياه[4] و 25% من استهلاك المياه في الزراعة[4] . كما أن الاستهلاك المتزايد للقات يساهم بشكل كبير في تعميق مشكلة الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي واحد المسببات الرئيسية لانتشار سوء التغذية في أوساط المجتمع اليمني، وانخفاض وزن المواليد والرضع.

5 حالة سكان اليمن2021، المجلس الوطني للسكان

التحديات التي تواجه القطاع الزراعي :

حددت الإستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي 2012-2016 المشاكل الرئيسية التي تواجه القطاع الزراعي في اليمن فيما يلي:

- إنتاجية منخفضة "على الرغم من التحسينات الأخيرة في كفاءة استخدام المياه".
- تقلّص الاستثمارات العامة "بما في ذلك الاستثمارات في الخدمات والبحوث والإرشاد الزراعي".
- تعزيز دور المرأة الريفية "لتحملها ثلاثة أرباع العمل الزراعي وإدارة متطلبات الأسرة والصحة والتغذية".

وتشير الاستراتيجية إلى أن هذه العوامل الثلاثة تتسبب بازدياد معدلات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الريفية على المستوى المحلي، والاعتماد على واردات الغذاء وبالتالي التعرّض لصدمات ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية وتذبذب العرض على المستوى العام. ومن المشاكل والمعوقات الأخرى:

- ضعف الموازنة المعتمدة للقطاع الزراعي.
- شحة الموارد الطبيعية كالمياه وقلة المساحة الصالحة للزراعة لعدة أسباب مثل الزحف الصحراوي والجفاف .
- التغيرات المناخية أثرت بشكل كبير على الإنتاج الزراعي بشكل مباشر خلال الآونة الأخيرة.
- تفتت الحيازات الزراعية وهذه المشكلة يعاني منها القطاع الزراعي في غالبية الدول النامية.
- زيادة المساحة المزروعة بالقات على حساب المحاصيل الغذائية الأخرى.
- ضعف التدريب والتأهيل للكادر الفني الزراعي.

إن مواجهة هذه التحديات المتعلقة بالقطاع الزراعي وبالإنتاج الغذائي في اليمن تحتم تضافر الجهود لدعم التوجهات الوطنية وتعزيز دور القطاع الخاص إلى بذل المزيد من الجهود لحماية هذا القطاع على طول سلاسل القيمة، للوصول لمستويات أفضل من الأمن الغذائي والتغذوي والنمو الزراعي المستدام.

تعزيز الوعي المجتمعي

تولي الحكومة اليمنية اهتماماً عالياً لزيادة الالتحاق بالتعليم، وخاصة التحاق الفتيات بالمدارس في المناطق الريفية، حيث يعتبر التعليم نقطة الانطلاقة الأولى لزيادة الوعي المجتمعي المؤدي إلى إحداث تغيير إيجابي نحو السلوك التغذوي الصحيح.

وتسعى الحكومة لوضع الحلول المناسبة استجابة للحاجات الملحة والطارئة والمستجدة على الساحة الاقتصادية والاجتماعية عبر حزمة من السياسات والإجراءات الكفيلة بتوفير الحلول والتدخلات المناسبة. إذ تنتهج سياسات تهدف لإدماج مجموعة من البرامج المراعية للتغذية، منها: تعزيز الجانب التوعوي والتثقيفي، تطوير المناهج لتحمل رسائل ترفع من مستوى التغذية، وكذا تقديم الحوافز التغذوية.

كما تعمل الحكومة في ضوء سياساتها واستراتيجياتها وخططها على توفير الحوافز من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة لإتاحة الفرص للالتحاق بالتعليم بصورة عامة، ودعم تعليم الفتيات على وجه الخصوص، لتشجيعهن على الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه. ومن هذه الأنشطة مشروع التغذية والخاص بدعم تعليم الفتاة في المناطق الريفية والفقيرة.

ويعتبر مشروع التغذية المدرسية إحدى مشاريع دعم تعليم الفتاة في المناطق الريفية والفقيرة في محافظات الجمهورية، لسد الفجوة في التعليم بين الذكور، والإناث، والحد من التسرب عبر صرف مواد غذائية للطالبات، لتشجيع الأسر على الدفع بالفتيات إلى التعلم، وتساهم في التخفيف من الفقر عموماً والأمن الغذائي بصورة خاصة. ؛ كما تسعى وزارة التربية والتعليم لتوسيع نطاق التغذية في المدارس من خلال توسيع تقديم الوجبات المدرسية إلى جانب توزيع البسكويت للطلاب وتوفير المكملات الغذائية للفتيات اليافعات. بالإضافة إلى إعادة تأهيل المرافق الصحيّة في المدارس وتوفير المياه الآمنة والبيئة الصحيّة في المدارس والحد من إنشار الأمراض.

زيادة تدخلات المياه والنظافة والصرف الصحي

تعمل الحكومة بالتنسيق مع المنظمات الدولية والطوعية العاملة في هذا المجال لتوفير الدعم اللازم لمؤسسات المياه والصرف الصحي للخروج من العجز الذي أصابها بسبب ضعف الإيرادات الناتجة عن عدم قدرة المشتركين في تسديد مديونياتهم في ظل تدهور أوضاعهم الاقتصادية، والناتجة عن انخفاض الدخل وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية اليومية، وعدم قدرة الدولة في توفير الدعم المالي لتشغيل وصيانة منظومة المياه والصرف الصحي وإيصال المياه للمشتركين. وبسبب توقف محطات الكهرباء الحكومية عن العمل خلال الفترة الماضية الأمر الذي أعاق عملية ضخ المياه إلى المنازل وتسبب بعدم حصول المشتركين على خدمات المياه والصرف الصحي كونها تعتمد كلياً في ضخ المياه على منظومة الشبكة الوطنية للكهرباء.

حوارات النظم الغذائية في اليمن

نظمت السكرتارية التنسيقية لرفع مستوى التغذية في اليمن خلال الفترة نوفمبر 2021م – يوليو 2022، عدد من ورش العمل واللقاءات الموسعة للحوارات الوطنية للنظم الغذائية شملت ثلاثة من مسارات النظم الغذائية على النحو التالي :

مسار العمل الأول: ضمان الحصول على أغذية مغذية آمنة للجميع

مسار العمل الثاني: التحول إلى أنماط الاستهلاك الصحية والمستدامة

مسار العمل الثالث: بناء القدرة على الصمود في وجه مواطن الضعف والصدمات والضغوط

ركزت حوارات النظم الغذائية في مجملها على المحاور التالية:

1. بناء الأنظمة الغذائية الوطنية، من خلال تعزيز البنية التحتية والمعلومات والتواصل والتنسيق والتعلُم؛
2. القضاء على الجوع في اليمن، من خلال الحد من مستويات انعدام الأمن الغذائي ورفع مستوى الدخل؛
3. الوصول إلى الغذاء المغذي والصحيّ، وخاصة للفئات الأكثر عرضة للخطر مثل النساء (الأمهات واليافعات) والأطفال وكبار السن؛
4. سلامة الغذاء، على طول سلاسل القيمة للنظم الغذائية (من البذرة إلى المائدة)؛
5. السياسات العامة والإستراتيجيات الوطنية لتعزيز التدخلات والرقابة على الغذاء (من الإنتاج إلى الاستهلاك)؛
6. التكامل والتنسيق الفعال عبر الشراكات الإستراتيجية بين الحكومة والمجتمع والشركاء الدوليين لبناء نظم غذائية مستدامة؛
7. رفع الطلب على الغذاء الصحيّ والمغذي، وتغيير السلوك والممارسات نحو تغذية صحيّة.

ما هي الحوارات الوطنية الخاصة بالنظم الغذائية؟

هي اجتماعات ومناقشات مفتوحة مع العديد من أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات.

ما الهدف من الحوارات الوطنية؟

تهدف الحوارات الوطنية المتعددة إلى:

- فهم النظم والسياسات الغذائية الحالية والقائمة ؛
- تحديد الفجوات الغذائية وإيجاد البدائل؛
- تطوير الحلول لتعزيز النظم الغذائية لتصبح قادرة على الصمود وتقاوم الصدمات ؛
- تشكيل مجموعات عمل أو مسارات للنظم الغذائية الوطنية المستدامة بما يتماشى مع الخطط والأولويات الوطنية.

اللقاءات الموسعة لحوارات النظم الغذائية الوطنية في اليمن

مسار العمل الأول: ضمان الحصول على أغذية مغذية آمنة للجميع

هدف اللقاء الى تحديد الإشكاليات التي يجب معالجتها؛ لإجراء نقاش علمي مبني على التجربة والممارسة والخروج بجملة من الحلول التي من شأنها إحداث تغيير جذري فيما يتعلق بنمط استهلاك الغذاء، ضمن ثلاثة محاور رئيسية:

1. **القضاء على الجوع:** يعاني حوالي 700 مليون شخص من سوء التغذية، ويعاني ربع سكان العالم من انعدام الأمن الغذائي. هذا يستحق اتخاذ إجراءات عاجلة. من المحتمل أن تتضمن معالجته زيادة الإنتاجية الزراعية بشكل كبير بطرق مستدامة، وتعزيز الحماية الاجتماعية التي تبني الأصول الإنتاجية، والحد من عدم المساواة في الحصول على الغذاء. علاوة على ذلك، فأن البلدان التي تعاني من الحروب والنزاعات والهشاشة هي التي يرتفع فيها الجوع بأسرع ما يمكن، مما يحفز على إيلاء اهتمام خاص للسياقات الإنسانية والأوضاع الهشة والمتأثرة بالحروب والنزاعات.

2. **الوصول إلى الغذاء المغذي:** هناك نسبة كبيرة من سكان العالم لا يأكلون نظامًا غذائيًا صحيًا ومتوازنًا - وحوالي 3 مليارات شخص لا يمكنهم حتى شراء نظام غذائي واحد. سيتطلب تحسين الوصول إلى الأطعمة المغذية وجعلها الخيار المفضل معالجة ثلاثة عوائق رئيسية أمامها وهي: السعر (أي كيفية جعل الأطعمة المغذية أرخص وأطعمة فقيرة بالمغذيات أكثر تكلفة نسبيًا)، القوة الشرائية (أي زيادة القوة الشرائية عبر وسائل التواصل الاجتماعي). الحماية، والأجور، وما إلى ذلك)، والقدرة على تحمل التكاليف المتصورة (أي تغيير كيفية تقدير الناس للأطعمة المغذية بالنسبة لسعرها).
3. **سلامة الغذاء:** قدرت منظمة الصحة العالمية أن الأمراض المنقولة بالغذاء تسببت في نسبة كبيرة من الأمراض ونسبة عالية من حالات الوفاة مبكرة في عام 2010. لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تعاني من أكبر الأعباء، التركيز على الأسواق التي يشتري فيها الأشخاص الضعفاء الغذاء من خلال تدخلات مناسبة ومناسبة يمكن أن تصل إلى المستهلكين ذوي الدخل المنخفض مع عدم استبعاد صغار المنتجين وذوي الدخل المنخفض والبائعين. التحول من التفكير بالمخاطر إلى التفكير بالاختطار، والذي يركز على فهم الاختطار النسبي لإحداث الضرر؛ إمكانية توفير الحوافز المناسبة والدعم للجهات الفاعلة لاعتماد ممارسات محسنة؛ وتعزيز طلب المستهلكين على سلامة الأغذية.

مسار العمل الثاني: التحول إلى أنماط الاستهلاك الصحية والمستدامة

هدف اللقاء إلى الخروج بجملة من الحلول التي من شأنها إحداث تغيير جذري فيما يتعلق بنمط استهلاك الغذاء ضمن مجالات العمل الثلاثة لمسار العمل الثاني: **1) بيئات الغذاء ، 2) الطلب على الغذاء ، 3) هدر الغذاء.**

إذ يجب تحليل الحلول وفحصها بناءً على المعايير الثلاثة الرئيسية لإيجاد حلول بإمكانها تغيير الوضع جذرياً وبشكل مرحلي من خلال :

- **التأثير:** توفر قيمة اقتصادية وبيئية ومجتمعية طويلة الأجل على نطاق واسع، ويتصدى للتحديات الرئيسية والأكثر إلحاحًا التي تواجه إنتاج النظم الغذائية، كما يحقق التكامل مع الإجراءات الأخرى والنظم الغذائية المستدامة الموجودة بالفعل.
- **قابلية التنفيذ:** تم تصميمه لاستهداف التحسين في مجال معين، وتحديد النتائج القابلة للقياس، مع الأخذ في الاعتبار السياق والموارد المتاحة، والمساءلة.
- **الاستدامة:** القدرة على الاستمرار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وما بعده.

كما يجب أن تركز الحلول على الحد من النظم الغذائية الغير صحية كالتالي :

- النظم الغذائية القائمة التي توفر أغذية أكثر كمية ولكن أقل جودة ؛
- زيادة توافر السعرات الحرارية الرخيصة وافتقادها لمجموعة متنوعة من الأطعمة المغذية.
- تكلفة النظم الغذائية الصحية، في المتوسط، خمسة أضعاف تكلفة الأنظمة الغذائية التي توفر ببساطة سعرات حرارية كافية.

- تؤدي السياسات الغذائية الحالية وممارسات صناعة الأغذية وتغيير تفضيلات المستهلكين إلى زيادة الاستهلاك والنمو الهائل في استهلاك الأطعمة والمشروبات فائقة المعالجة.
- تشمل عوامل الخطر في الأنظمة الغذائية في انخفاض الألياف وقلة استهلاك الفواكه والخضروات والبقوليات والحبوب الكاملة والمكسرات والبذور والحليب والمأكولات البحرية والكالسيوم والدهون الصحية التي تحتوي على نسبة عالية من الأحماض الدهنية غير المشبعة، وزيادة استهلاك الملح/ الصوديوم أو اللحوم المصنعة والسكر.
- قد يؤدي انخفاض تكلفة الغذاء إلى زيادة إهدار الطعام، يُفقد الآن ثلث الطعام أو يُهدر بين المزرعة والطبق.
- يمكن لسلاسل القيمة الغذائية الطويلة والمعقدة اليوم، إلى جانب الإنتاج الحيواني المكثف، أن تزيد من مخاطر الانتقال السريع للأمراض التي تنتقل عن طريق الأغذية وانتشار العوامل الحيوانية المنشأ (بما في ذلك الفيروسات)، فضلاً عن المخاطر الصحية الأخرى المتعلقة بالأغذية مثل - مقاومة الميكروبات.

مسار العمل الخامس: بناء القدرة على الصمود في وجه مواطن الضعف والصدمات والضغوط

هدف اللقاء الى وضع حلول لبناء القدرات الوطنية للصمود في أوقات الأزمات والمشاركة في قضايا بناء أنظمة غذائية مستدامة ومرنة في العقد المقبل.

- تحديد قائمة بالحلول ذات التأثير العالي في:
  - إيجاد نهج مترابط (متعدد الأنظمة، ومتعدد القطاعات، ومتعدد المستويات، ومتعدد أصحاب المصلحة)؛
  - نهج مزدوج المسار يربط الاستجابة لحالات الطوارئ بالتنمية المستدامة؛
  - ملكية محلية ووطنية؛ ضمن نهج خاص بالسياق المحلي والوطني؛
  - أنظمة غذائية محلية مستدامة عبر تشجيع الابتكار التحويلي.
- تشجيع الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة لاتخاذ إجراءات تتماشى مع الحلول؛
- اقترح أدوات المناصرة العامة بالتركيز على القدرات الخمس الأساسية لإيجاد نظام غذائي مرن في مواجهة الصدمات:
  1. القدرة على التنبؤ؛
  2. القدرة على الوقاية؛
  3. القدرة على الاستيعاب؛
  4. القدرة على التكيف مع المخاطر الناشئة؛
  5. القدرة على التحول في الحالات التي لم يعد فيها النظام الغذائي الحالي مستداماً.

ترجمة الحلول إلى إجراءات تعاونية لدعم مرونة النظم الغذائية من خلال:

- تعزيز الاستثمار في النظم الغذائية الشاملة التي تعالج احتياجات الناس من الغذاء؛
- تعزيز قدرات وموارد المزارعين والنساء والشباب والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للمشاركة بفعالية على طول النظام الغذائي بأكمله من الإنتاج إلى الاستهلاك، وتزويدهم بالأدوات والتقنيات والخدمات الاستشارية اللازمة لتعزيز مشاركتهم مع القطاع الخاص؛
- إدارة المخاطر على جميع المستويات في سلسة الامداد الغذائي.
- تنسيق السياسات والبرامج والاستثمارات (بما في ذلك مساعدة المنتجين) بين جميع أصحاب المصلحة، مع الحكومات ؛
- استكشاف فرص التمويل المحلي المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) لتعبئة التمويل للمبادرات التي تعاني من نقص الموارد لإحداث تغيير إيجابي في النظم الغذائية؛
- امكانية التخفيف من عدم الاستقرار والصدمات والضغوط المؤدية الى عدم توفر واستدامة الغذاء؛
- تطوير أنظمة الرصد والتقييم لرصد التدخلات وقياسها وتقييمها؛
- التعرف على الممارسات الزراعية الضارة مثل الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات والري المفرط التي تسهم في تدهور التربة وقلوية التربة والتعرية وتهدد استدامة النظم الغذائية المستدامة.

مخرجات حوارات النظم الغذائية في اليمن

ترسم مخرجات حوارات النظم الغذائية في اليمن ملامح للمستقبل القريب في البلاد؛ إلا أنها أيضاً تؤسس للتدخلات الإستراتيجية التي من شأنها تحسين مستوى الأمن الغذائي والتغذية وكذلك ضمان الاكتفاء الذاتي من الغذاء الذي يمثل خطوة هامة نحو تعزيز الأمن والاستقرار والازدهار في البلاد.

تتخذ هذه المخرجات شكل مجموعات العمل الوطنية، التي تتكتل ضمن مجموعات وطنية هادفة؛ إذ تحمل كل مجموعة على عاتقها مهمة التغيير نحو توفر النظم الغذائية الصحيّة والمستدامة، كما تمثل هذه المجموعات الوطنية نواة للتواصل والشراكات مع المسارات الشبيهة وذات الصلة.

وتركز مجموعات العمل على استهداف المجالات الأساسية التالية:

1. **الاستثمارات الزراعية والسمكية:** التركيز على تحسين الوصول والوفرة والحد من انعدام الأمن الغذائي؛
2. **التنمية الاقتصادية:** التركيز على زيادة الاستثمار والإنتاجية مع الاستفادة من مصادر التمويل المتنوعة؛
3. **تمكين الفئات الأكثر ضعفاً (المرأة والطفل):** إظهار تأثير تحسين صحة المرأة والطفل وتعليمهما ومشاركتهما في الاقتصاد والمجتمع على المدى البعيد؛
4. **الشراكات التنموية الإستراتيجية:** سياسات شفافة وفعالية حكومية وشراكات فعالة بين القطاعات المتعددة "العام والخاص والمجتمع والشركاء الدوليين في تطوير البنية التحتية".
5. **القدرات البشرية:** وضع السياسات والمعالجات المؤثرة على التنمية البشرية، ولا سيما صحة السكان والتعليم؛
6. **الجودة:** سلامة الغذاء من البذرة إلى المائدة " سلاسل القيمة للإمدادات الغذائية ".

المواضيع ذات الأولوية

ركزت الحوارات الوطنية للنظم الغذائية في مجملها على "الأطعمة الزرقاء؛ والأطعمة الخضراء؛ والتغذية والصحّة وسلامة الغذاء، والصمود في حالات الأزمات" وحددت هذه الحوارات عدداً من الموضوعات ذات الأولوية التي ستشكل مساراً تحولياً، عند العمل عليها، نحو نظام غذائي مستدام ومرن ومنصف، وفيما يلي وصف موجز للمواضيع ذات الأولوية التي انبثقت عن الحوارات الوطنية لنظم الغذاء في اليمن، والتي اتخذت شكل مجموعة من مجموعات العمل التي اتفق المشاركون في الحوارات الوطنيّة على ضرورة تأسيسها كآليات للمناصرة والمتابعة والتنفيذ.

1 : توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

1.1 مجموعة العمل الوطنية لآليات الحماية الاجتماعية والقضاء على الجوع

الغاية العامة : آليات وطنية فاعلة لمنظومة الحماية الاجتماعية في اليمن.

الأهداف التفصيلية:

1. رفع جاهزية قطاع الحماية الاجتماعية لجميع القطاعات في اليمن؛
2. تعزيز القدرات والسياسات والخطط لمبادئ الحماية الاجتماعية في جميع القطاعات" برامج الوصول الآمن للغذاء ومكافحة الفقر"
3. زيادة التركيز على بناء القدرات للفئات الضعيفة؛
4. رفع الوعي المجتمعي بأهمية الأمن الغذائي وسلامة الغذاء.
5. زيادة الوعي بمبادئ العدالة الاجتماعية، فيما يتعلق بكسب العيش والوصول إلى الغذاء وتأمينه ومكافحة الفقر.

1.2 مجموعة العمل الوطنية للخبز المركب المدعوم

الغاية العامة : خبز آمن ومغذي للجميع

الأهداف التفصيلية:

1. دعم إنشاء المخابز والأفران الكبيرة العاملة بالدقيق المركب للوصول لخبز أمن ومغذي للجميع؛
2. زيادة الوعي المجتمعي عبر وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي بأهمية وفائدة الدقيق المركب؛
3. ضمان الالتزام بالاشتراطات الفنية والصحية لإنتاج خبز صحي غذائياً ومدعوم؛

4. دعم الإنتاج المحلي للحبوب عبر الاستفادة من المنح والمساعدات الخارجية وإعطاء الإنتاج المحلي من الحبوب الأولوية المطلقة.

1.3 مجموعة العمل الوطنية للصناعات الغذائية المحلية

الغاية العامة : نحو الاكتفاء الذاتي من الصناعات الغذائية المحلية (صحية وآمنة)

الأهداف التفصيلية:

1. تشجيع الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية المحلية؛
2. تشجيع إنشاء صناعات غذائية جديدة؛
3. المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية المحلية؛
4. دعم الإنتاج الغذائي المحلي بإضافة المغذيات الدقيقة؛
5. تطوير ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية؛
6. تقليل المخاطر المنقولة عبر الغذاء؛
7. تطوير سلسلة الامدادات للصناعات الغذائية من المنتج حتى المستهلك.

1.4 مجموعة العمل الوطنية للاقتصاد والتدبير المنزلي

الغاية العامة : مجتمع اقتصادي منتج ومرشد استهلاكه

الأهداف التفصيلية:

1. تعزيز قدرات أفراد لمجتمع في التدابير الغذائية (إنتاج – حفظ – أعادة تدوير)؛
2. إيجاد فرص عمل للمجتمع المحلي لتحسين الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي؛
3. التشجيع على أنشاء الحدائق الزراعية والمنزلية ورفع التوعية الزراعية؛
4. تدريب وبناء القدرات على تدوير المخلفات المنزلية والاستفادة منها؛
5. حث وتشجيع منافذ التسويق لاستيعاب منتجات الاقتصاد والتدبير المنزلي؛

2 : توسيع نطاق وجودة المنتجات الزراعية والسمكية

2.1 مجموعة العمل الوطنية للاكتفاء الذاتي من الغذاء

الغاية العامة : نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء

الأهداف التفصيلية:

1. تحديد الأولويات للسلع الغذائية ذات الأهمية والتي يمكن التوسع في إنتاجها آخذين في الاعتبار المناخ والمياه والأرض والبيئة؛
2. إعداد/ تحديث إستراتيجية وطنية للاكتفاء الذاتي؛
3. تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الإنتاج الزراعي بشقيه (النباتي والحيواني)؛
4. تقديم التسهيلات اللازمة لتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي بما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
5. تحسين إدارة واستخدام المياه؛
6. إنتاج غذاء بجودة عالية وتكلفة أقل لتمكين عموم المستهلكين من الحصول عليه؛
7. إشراك المجتمع المحلي بالمساهمة للوصول للاكتفاء الذاتي؛
8. رفع كفاءة الإنتاج الزراعي من خلال تبني الطرق الحديثة في الري والمدخلات الزراعية؛
9. المناصرة لتخصيص ميزانيات كافية لدعم مشاريع الاكتفاء الذاتي؛
10. تفعيل الدور القانوني والرقابي لتشجيع الزراعة والتصنيع والتخزين؛
11. تبني سياسة موجهة لدعم مشاريع الاكتفاء الذاتي والوصول إلى الغذاء وحشد الموارد الوطنية والخارجية؛
12. دعم التحول التدريجي نحو التدخلات المستدامة والتنموية.
13. نشر ثقافة الاكتفاء الذاتي على جميع المستويات (الوطني، المجتمعي، الأسري).
14. اعداد برامج/ مشاريع/ أدلة لمساعدة الأسر في تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الحدائق المنزلية، التصنيع، التجفيف؛
15. تضمين ثقافة الاكتفاء الذاتي في المناهج الدراسية على جميع المراحل التعليمية؛
16. تبني واعداد برامج بناء القدرات في مجال التصنيع الغذائي وجعلها في متناول الجميع.

2.2 مجموعة العمل الوطنية

الغاية العامة : محاصيل ذات كمية وجودة عالية

زيادة الإنتاج الزراعي المحلي	**الأهداف التفصيلية:** 1. توفير البنية التحتية؛ 2. زيادة الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً؛ 3. توفير الأنواع المختلفة من البذور المحسنة وتحسين الأصناف المحلية وتشجيع استخدام البذور المحسنة المحلية؛ 4. بناء قدرات المزارعين؛ وتأهيل وتنمية الخبرات البشرية في المجالات ذات العلاقة؛ 5. بناء الشراكات المجتمعية الزراعية؛
2.3 مجموعة العمل الوطنية لدعم البيئة الاستثمارية الزراعية والسمكية	**الغاية العامة : بيئة استثمارية مشجعة للمستثمرين والمزارعين والصيادين.** **الأهداف التفصيلية:** 1. النهوض بالاقتصاد الوطني في المجال الزراعي والسمكي؛ 2. توجيه الاستثمارات المحلية والخارجية في المجال الزراعي والسمكي والصناعات الغذائية؛ 3. تفعيل وتحديث اللوائح والتشريعات في الاستثمار الزراعي والسمكي؛ 4. إنشاء قاعدة بيانات بالفرص الاستثمارية.
2.4 مجموعة العمل الوطنية للدعم الحكومي للصياد	**الغاية العامة : سبل عيش مستدامة للصيادين.** **الأهداف التفصيلية:** 1. تحسين سبل العيش للصياد. 2. رفع مستوى التنسيق بين الوزارة والاتحاد التعاوني السمكي والجمعيات السمكية. 3. رفع مستوى الخدمات التسويقية للأسماك. 4. رفع مستوى الجودة للمنتجات السمكية في مراكز الإنزال والأسواق (التداول الآمن للمنتجات السمكية). 5. تفعيل دور الرقابة البحرية. 6. تحسين وتحديث وسائل معدات الصيد. 7. الحفاظ على البيئة البحرية واستدامة المخزون. 8. تطوير وتحديث التشريعات السمكية واللوائح المنظمة للقطاع السمكي. 9. حماية الصياد من الاستهدافات والاعتداءات والانتهاكات. 10. دعم المرأة الساحلية من خلال تحديد القدرات الكامنة ودعمها (تدريب وتأهيل مثل(الاعمال الحرفية المنزلية ، الخياطة، وغيرها)، رفع الوعي، تمويل).
2.5 مجموعة العمل الوطنية لدعم الزراعة التكاملية	**الغاية العامة : زراعة تكاملية مساهمة في تحقيق التنوع الغذائي.** **الأهداف التفصيلية:** 1. زيادة تنوع الغذاء النباتي والسمكي. 2. الحد من سوء التغذية في المناطق المستهدفة. 3. تسهيل وصول منتجات الأسماك للمناطق البعيدة عن مراكز تسوق الأسماك. 4. تحسين الإنتاجية للمحاصيل النباتية. 5. تعزيز الوعي بأهمية التنوع الغذائي المتكامل. 6. ترشيد الاستخدام للأسمدة والمبيدات الكيمائية.
2.6 مجموعة العمل الوطنية للحماية من أضرار القات	**الغاية العامة : يمن بلا قات** **الأهداف التفصيلية:** 1. الحد من زراعة وتناول القات. 2. التقليل من الأمراض الناتجة عن تعاطي القات. 3. تعزيز الإنتاج الزراعي للمحاصيل الأخرى (التخلص من شجرة القات) لتعزيز الاكتفاء الذاتي.

4. الحد من استنزاف استخدام المياه المستخدمة في زراعة القات.

2.7 مجموعة العمل الوطنية للمياه والبيئة

الغاية العامة : مياه آمنة وبيئة نظيفة ومستدامة.

الأهداف التفصيلية:

1. توفير مياه وإصحاح بيئي آمن في (الحضر والريف).
2. تنمية مصادر المياه.
3. الحد من استنزاف المياه وتلوثها.
4. الحفاظ على البيئة من التلوث.

2.8 مجموعة العمل الوطنية عمل المبادرات

الغاية العامة : نظم غذائية، أكثر إنتاجاً، وأمناً واستدامة.

الأهداف التفصيلية:

1. تحفيز التفكير الإبداعي لإنتاج الغذاء الصحي.
2. تعزيز مساهمة المبدعين بالمسئولية الاجتماعية.
3. دعم الأفكار الإبداعية ورفع الوعي الاجتماعي نحو الأنظمة الغذائية.

3 : توفير التغذية مدى الحياة والتثقيف الصحي وزيادة الوعي

3.1 مجموعة العمل الوطنية للتغذية المدرسية

الغاية العامة: تعزيز الوضع التغذوي والصحي لطلاب المدارس والكادر التعليمي المدرسي.

الأهداف التفصيلية:

1. إدراج قطاع التغذية المدرسية ضمن اللائحة التنفيذية بوزارة التربية والتعليم، وتبني منهجية المدارس الصديقة للتغذية.
2. إنشاء مطابخ مدرسية صحية نموذجية في المدارس.
3. تعزيز العمل على توجيه الدعم المقدم من المانحين للتغذية المدرسية.
4. تشجيع توسيع وتفعيل دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة.
5. تفعيل دور المشرفين الصحيين والمجالس الطلابية الصحية في المدارس.
6. رفع الوعي بأهمية التغذية الصحية الجيدة لدى طلبة المدارس.
7. إنشاء مخازن لخزن المواد الغذائية وفق المعايير الصحية.
8. إنشاء المقاصف المدرسية النموذجية وفقاً لأسس ومعايير الصحة المدرسية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
9. دعم وتشجيع المبادرات المشتركة من القطاعات المختلفة للعمل ضمن التغذية المدرسية.
10. توجيه دعم المانحين في التعليم نحو تعزيز منهجية المدارس الصديقة للتغذية من خلال التنسيق والتشاور مع الإدارة العامة للتغذية المدرسية وإدخال المشروع ضمن خطة الاستجابة الإنسانية القادمة.
11. دعم الأليات المستدامة للتغذية المدرسية.
12. الحد من أمراض السمنة وسوء التغذية التي تسبب صعوبة التعلم وضعف النمو.
13. توفير بيئة صحية جيدة في المدارس (المياه والنظافة والصرف الصحي).

3.2 مجموعة العمل الوطنية للتغذية في المستشفيات والمرافق الصحية

الغاية العامة: تغذية صحية ملائمة لحالة المرضى والعاملين في جميع المستشفيات الحكومية والخاصة في إطار البروتوكولات والمعايير المعتمدة.

الأهداف التفصيلية:

1. توفر وتطبيق لوائح تنظيمية وأدلة ملزمة لجميع المستشفيات العامة والخاصة بتطبيق الأدلة الوطنية التغذوية بالاستفادة من البروتوكولات العالمية بهذا الشأن بنهاية 2023م .
2. تفعيل دور الإشراف والرقابة على المستشفيات والمرافق الصحية في تطبيق البرتوكولات التغذوية؛
3. تعزيز الوعي التغذوي داخل المستشفيات والمرافق الصحية؛
4. رفع القدرات المؤسسية للمستشفيات والمرافق الصحية في توفير تغذية صحية آمنة بحلول 2025م؛

3.3 مجموعة العمل الوطنية للتوعية بالتغذية الصحية

الغاية العامة: ممارسات غذائية صحية مثلى لكافة فئات المجتمع.

الأهداف التفصيلية:

1. تطوير واستحداث القوانين المحلية ذات الصلة؛
2. رفع مستوى الوعي بالممارسات الغذائية والأنماط الاستهلاكية السليمة والبدائل المحلية الصحية المتاحة.
3. تشجيع تنفيذ الدراسات والبحوث لتصنيف الممارسات التغذوية الصحية المتوارثة في المجتمع اليمني ونشر مخرجاتها.

3.4 مجموعة العمل الوطنية للغذاء الصحي للأطفال

الغاية العامة: غذاء صحي ومغذي وآمن للأطفال بصورة مستدامة وبأسعار مناسبة.

الأهداف التفصيلية:

1. أن تضع السياسة الغذائية الوطنية تغذية الأطفال في صميم عملها لأن احتياجاتهم الغذائية فريدة من نوعها، وتلبية احتياجاتهم أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة.
2. رفع مستوى الوعي التغذوي والصحي في المجتمع حول تناول الأطفال الغذاء الصحي والآمن والمغذي ومخاطر الغذاء غير الصحي وغير المغذي.
3. تعزيز ممارسات التغذية الصحيحة للتغذية التكميلية للرضع وصغار الأطفال.
4. تعزيز دور الرقابة الغذائية والصحية على أغذية الأطفال (الجعالة).
5. إيجاد نظم تشريعية ومواصفات تضمن إنتاج واستيراد أغذية صحية وآمنة ومغذية للأطفال وتحد أو تمنع من تقليل الطلب على الأطعمة غير الصحية.
6. تشجيع إنتاج وتناول أغذية صحية وآمنة للأطفال باستخدام البدائل الطبيعية المحلية.

4 : ضمان سلامة الأغذية من منظور متعدد القطاعات

4.1 مجموعة العمل الوطنية للسلامة الغذائية (سلامة الغذاء)

الغاية العامة: غذاء آمن ومستدام

الأهداف التفصيلية:

1. التنسيق بين الجهات والقطاعات المختلفة ذات الصلة بالغذاء.
2. متابعة تفعيل معايير سلامة الغذاء.
3. تعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية والفنية للجهات المعنية بسلامة الغذاء.
4. بناء نظام معلوماتي وطني.

4.2 مجموعة العمل الوطنية لمراقبة واستخدام المبيدات والأسمدة الزراعية وتأثيراتها

الغاية العامة: غذاء صحي، ومجتمع مثمر، وبيئة آمنة.

الأهداف التفصيلية:

1. مراجعة سياسات استخدام المبيدات والأسمدة.
2. تنظيم تداول المبيدات والأسمدة.
3. تعزيز الرقابة على استخدام المبيدات والأسمدة الزراعية.
4. رفع الوعي المجتمعي بخطورة عشوائية استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية.
5. تشجيع الاستثمار في الصناعة المحلية للمبيدات والأسمدة العضوية الآمنة.
6. تشجيع المكافحة الحيوية للنبات.

4.3 مجموعة العمل الوطنية للحد من ظاهرة فقد وهدر الغذاء

الغاية العامة: تخفيض الفاقد والمهدر من الغذاء على طول سلاسل القيمة.

الأهداف التفصيلية:

1. تفعيل الدور الرقابي والضوابط/ العقوبات الخاصة بالحد من ظاهرة الفاقد والمهدر في الغذاء.
2. استحداث لوائح وضوابط خاصة بالحد من ظاهرة الفاقد والمهدر في الغذاء، على طول سلاسل القيمة.
3. تبني سياسات عامة للإرشاد، ورفع الوعي المجتمعي بأهمية الحد من فقد وهدر الغذاء.
4. سد الفجوات في الحلقات المفقودة على طول سلسلة القيمة لإنتاج الغذاء.

5 : التمويل المستدام وتعزيز الكفاءة والفاعلية

5.1 مجموعة العمل الوطنية تعزيز التمويل للمساهمة في التنمية الشاملة.

الغاية العامة: تمويل مستدام لتحقيق تنمية شاملة.

الأهداف التفصيلية:

1. تعزيز مواءمة الموارد الدولية والموارد المحلية (الموارد العامة والخاصة) مع أهداف التنمية المستدامة،
2. تعزيز مصادر التمويل المحلية للمساهمة في التنمية بنسبة 20 % خلال العشر السنوات القادمة؛
3. تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية؛
4. دعم جهود المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي في توفير مصادر تمويل خارجية جديدة بنسبة 10% خلال العشر السنوات القادمة؛
5. تعزيز القدرات الوطنية لتحقيق تنمية شاملة بما يتوافق مع الأولويات الوطنية؛
6. بناء قدرات وطنية لحشد التمويل؛
7. تعزيز دور المسؤولية المجتمعية والمشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية؛
8. السعي لخلق بيئة آمنة للاستثمار في اليمن؛
9. تحقيق العدالة في الوصول إلى / استخدام الموارد والمعرفة والأصول والتكنولوجيا والأسواق / سلاسل القيمة.

6 : رفع الجاهزية الوطنية للتحولات الإيجابية والاستجابة لحالات الطوارئ والصدمات

6.1مجموعة العمل بناء القدرات الوطنية لمواجهة حالات الطوارئ والصدمات

الغاية العامة: نحو قدرات وطنية قادرة على مواجهة الطوارئ والأزمات وتعزيز التحولات الإيجابية

الأهداف التفصيلية:

رفع القدرات الوطنية في المجالات التالية:

1- **القدرة على التنبؤ**
2- **القدرة على الاستيعاب؛**
3- **القدرة على التكييف؛**
4- **القدرة على الوقاية.**
5- **القدرة على التحول؛**

المراجع :

- حالة سكان اليمن2021، المجلس الوطني للسكان
- الإحصاء الزراعي 2019
- https://summitdialogues.org/
- الجهاز المركزي للإحصاء (2019)
- الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي 2012-2016

السكرتارية التنسيقية لرفع مستوى التغذية في اليمن SUN- Yemen
www.facebook.com/sec.sun.yemen
sun.yemen.sec@gmail.com

Scaling Up NUTRITION
ENGAGE • INSPIRE • INVEST